النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية
أيار/مايو ١٩٨٨
May 1988

كولومبيا

سياسة الإرهاب

ثمة دليل مقنع يثبت أن القوات المسلحة الكولومبية قد تبنّت سياسة ارهاب يقصد منها تخويف معارضيها والتخلّص منهم دون اللجوء إلى القضاء. وقد اتّضحت هذه السياسة في سياق تجدّد نشاط قوات حرب العصابات وبذل الضغوط من أجل الاصلاح السياسي والاجتماعي.

وفي تقريرها الجديد بعنوان كولومبيا – حالة طوارئ بالنسبة لحقوق الانسان، تبحث منظمة العفو الدولية في ظاهرة «الاختفاء» وأعمال القتل السياسي المتعمّد التي تنفّذ بواسطة القوات الحكومية أو بتفويض منها. وقد لاحظت منظمة العفو الدولية حدوث زيادة كبيرة في انتهاكات حقوق الانسان هذه منذ أوائل الثمانينات.

ومنذ منتصف عام ١٩٨٧، امتد نطاق الضحايا الى ما أبعد بكثير من المعارضين اليساريين للحكومة، لا ليشمل أشخاصا استهدفوا بسبب انتقادهم بسياسات الحكومة أو سياسات القوات المسلحة فحسب، بل ليشمل أيضاً أفراداً يتخلفون عن مساندتها فعليا. وهناك قطاعات كاملة من المجتمع معرضة لخطر اعتبارها «تخريبية»، وفي كولومبيا، يعادل هذا الحكم عليهم بالإعدام.

لقد عزت الحكومة معظم أعمال القتل السياسي التي أودت بحياة ١,٠٠٠ شخص وأكثر عام ١٩٨٧، الى «زمر الموت»، وهم مسلّحون غامضون تصفهم بأنهم مدنيّون لا يمكنها تحديد هوياتهم أو السيطرة عليهم. إلاّ أن مئات الحالات التي جرت دراستها كشفت عن دليل مقنع يثبت أن أعمال القتل وحوادث «الاختفاء» التي اعتبرت «زمر الموت» مسؤولة عنها، انما قامت بها في الحقيقة وحدات مكوّنة من افراد من البوليس والجيش بالاشتراك مع مساعدين مدنيين يعملون تحت إمرة قيادة الجيش العليا.

وربما كان أكثر الأدلة حسماً بأن «زمر الموت» هي جزء لا يتجزأ من قوات الأمن الكولومبية، هو بكل بساطة واقع عدم ملاحقة أي شخص قضائيا أو إدانته بخصوص آلاف القتلى و «المختفين» السياسيين التي اعتبرت «زمر الموت» مسؤولة عنهم.

ولا يحق إلاّ للمحاكم العسكرية فرض العقوبات على انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها أفراد قوات الأمن، من بوليس وجيش. وقد اخفقت في ذلك. واخفاق السلطات في جلب افراد البوليس والجيش ومساعديهم من المدنيين للمثول أمام المحاكم المدنية بتهم ارتكابهم انتهاكات اجرامية لحقوق الانسان الأساسية، قد أدّى الى ممارسة «زمر الموت» لأعمالها بحصانة مطلقة. ونتج عن المحاكمات التي جرت أمام المحاكم العسكرية للمتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الانسان، مثل «الاختفاءات» والقتل السياسي، بدون استثناء، صدور قرارات تقضي بعدم وجود قضية يحاكمون عليها، أو ببراءتهم.

والاستنتاج الذي لا مناص منه هو أن انتهاكات حقوق الانسان الجارية على نطاق واسع لا تلقى فقط تسامحاً أو تغاضيا لدى القوات الكولومبية المسلحة، بل انها في الحقيقة نتيجة سياسة متعمدة لارتكاب اعمال القتل السياسي. □

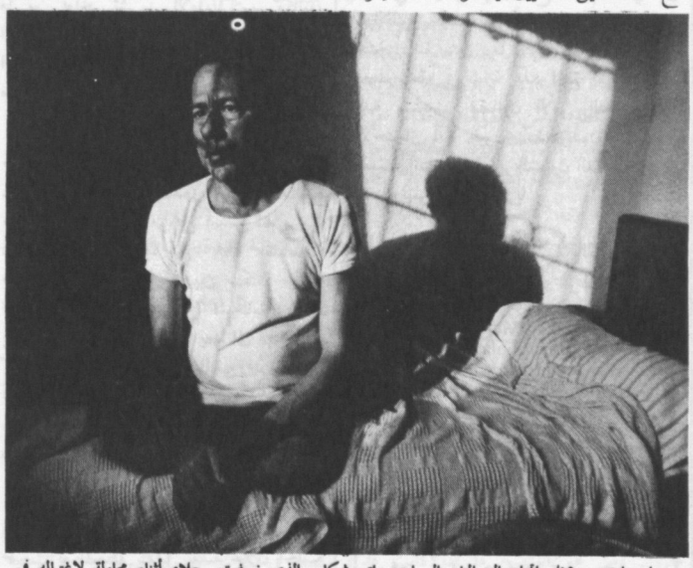

سيزار مارتينز، ممثل اتحاد التحالف اليساري باتريوتيكا، الذي نسفت رجلاه ألغام محاولة لاغتياله في نيسان/ابريل ١٩٨٧. (جوفيش)

عائلة الزعيم الهندي سيزار أكيل الذي اغتيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. (جوفيش)

جمهورية المانيا الديمقراطية

سجنوا لمحاولتهم الهجرة

تعمل منظمة العفو الدولية حاليا من أجل ١٦ سجينا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، يعتقد أنهم من سجناء الرأي، احتجز معظمهم لمحاولتهم مغادرة جمهورية المانيا الديمقراطية. وقد احتجز أيضا كثيرون من طالبي الهجرة والمنشقين، لمدد وصلت الى ثلاثة اسابيع.

خلال العام الماضي أطلق سراح اكثر من ٨٠ سجين رأي يمثلون جميع سجناء الرأي المعروفين لدى منظمة العفو الدولية. وقد اطلق سراحهم في الفترة الواقعة ما بين ١٢ تشرين الأول/اكتوبر و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بموجب عفو عام.

أما الستة عشر سجينا الذين يشكلون حاليا مبعث قلق للمنظمة، فجميعهم اعتقلوا بعد ٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧، أي في وقت متأخر للاستفادة من العفو. ويشمل هؤلاء خمسة من طالبي الهجرة قاموا بحملة علنية مطالبين بحقهم في الهجرة. فألقي القبض على اغبرت هارتمان (Egbert Hartmann)، وهو نجار في الواحدة والثلاثين من عمره، في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٨، بعد أن علّق يافطة خارج منزله جاء فيها «أعتقونا من مواطنية جمهورية ألمانيا الديمقراطية، لا تدعونا نتحوّل الى مجرمين، حقوق متساوية للجميع».

واعتقل آخرون لمحاولتهم مغادرة البلاد بدون إذن. فقد ألقي القبض على هيكو جروند (Heiko Grund)، وهو ميكانيكي سيارات، وخطيبته كارولا هوفمان (Carola Hofmann)، في الحجر في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ فيما كانا يحاولان، كما يبدو، اجتياز الحدود الى النمسا. وقد اعادتهما السلطات الحجرية الى جمهورية المانيا الديمقراطية.

وتبنت منظمة العفو الدولية أيضا أندرية ثيل (André Thiel) وبيتر سكارف (Peter Scharf) كسجيني رأي. وقد ورد أنهما اعتقلا في أوائل آذار/مارس لقيامهما بتوزيع نشرات خارج كنيسة في برلين تدعو الى الحرية الصحفية الكاملة. وقد حكم على أندرية ثيل بالسجن لمدة سنة، وعلى بيتر سكارف بالسجن لمدة عشرة أشهر.

وعلى الرغم من ترحيبها بالعفو، ما تزال منظمة العفو الدولية قلقة بشأن استمرار اعتقال مواطني جمهورية المانيا الديمقراطية بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم. وقد أعربت المنظمة للحكومة مراراً وتكراراً عن رأيها بأن تحسين وضع حقوق الانسان على المدى البعيد يتطلب احداث تغييرات في القوانين المطبقة على سجناء الرأي، وهي قوانين تتعارض نصاً وتطبيقاً مع الحقوق المعترف بها دولياً في حرية التعبير وحرية مغادرة المواطن لبلده. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

اسرائيل/الأراضي المحتلة

غازي ششتري هو شاب من العاملين من أجل حقوق الانسان في السابعة والعشرين من عمره، ينفذ في السجن أمر توقيف اداري لمدة ستة أشهر.

غازي ششتري يعمل في منظمة «الحق»، وهي منظمة لحقوق الانسان في الضفة الغربية منتسبة الى لجنة الحقوقيين الدولية. وقد صدر بحقه أمر توقيف اداري لمدة ستة أشهر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، بعد أن قدّم شكوى عن حادث ادّعى أنه تعرّض فيه للضرب من قبل ضابط عسكري.

حتى ١٧ آذار/مارس، كانت أحكام التوقيف الاداري تسمح باحتجاز الأشخاص دون توجيه تهمة رسمية اليهم أو محاكمتهم، وذلك لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد، بناء على أدلّة يقدّمها أفراد جهاز الأمن خلال جلسة سرية للمحكمة، ونادرا ما كان المحتجزون يبلّغون بالأسباب الداعية لاحتجازهم أو بالأدلّة المقدمة ضدهم. وقد ألغيت الجلسة القضائية في ١٧ آذار/مارس، وإن كان ما زال يسمح للمحتجزين بالاستئناف ضد الأمر.

كان غازي ششتري قد احتجز في وقت سابق بموجب أمر توقيف اداري عام ١٩٨٥، عندما زعمت السلطات أنه عضو في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد أدين عام ١٩٧٧ وسجن لقيامه برشق الحجارة، رغم أنه لم يذكر وقت او تاريخ أو مكان حدوث ذلك. ولم يكن لديه محام يدافع عنه، وهو ما زال مصراً على براءته. وقد اعتقل مرتين لاستجوابه، مرة لمدة ١٨ يوماً عام ١٩٧٦، ومرة لمدة ٥٠ يوماً عام ١٩٧٨، لكن أطلق سراحه دون توجيه أي تهمة اليه.

وتزعم السلطات الاسرائيلية أن التوقيف الاداري هو اجراء وقائي يستخدم ضد أشخاص يعرّضون «أمن المنطقة أو سلامة الناس» للخطر. إلاّ أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن التوقيف الاداري قد استخدم لاحتجاز الصحافيين، والنقابيين، والطلبة، وغيرهم ممّن مارسوا حقهم في حرية التعبير. وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن أكثر من ٩٠٠ فلسطيني ربما احتجزوا اداريا منذ بدء المظاهرات والاضرابات التي انتشرت على نطاق واسع في الأراضي الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. وبين هؤلاء ستة آخرين من العاملين في مجال حقوق الانسان.

■ يرجى بعث رسائل متّسمة بالكياسة تناشد الافراج عن غازي ششتري فوراً ودون قيد أو شرط، الى اسحاق رابين/وزير الدفاع/وزارة الدفاع/حاكيرية/٧ شارع «أ»/تل أبيب/اسرائيل، وإلى اللواء أمرام ميتزنا/القائد العسكري عن القيادة المركزية/بواسطة وزارة الدفاع. □

فنلندا

آتي نيو Ahti Nio هو طاه عاطل عن العمل من كوسانكوسكي في جنوب فنلندا، يبلغ الثالثة والعشرين من العمر، حكم عليه بالسجن لمدة تسعة أشهر بسبب رفضه أداء خدمة بديلة للخدمة العسكرية.

قدّم آتي نيو طلباً لأداء خدمة بديلة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، وقُبل طلبه. وعندما حان الوقت لكي يبدأ خدمة بديلة لمدة ١٦ شهراً في ٢ آذار/مارس، رفض الالتحاق بها. وفي البيان الذي أدلى فيه بأسباب رفضه أداء الخدمة العسكرية، قال: «لقد رفضت أداء الخدمة العسكرية لأنني لا أريد أن أتعلم كيفية قتل الناس، إذ ليس من حق أحد أن يقرر وجوب موت شخص آخر أو بقائه حيا.. انني اعتبر طول الخدمة المدنية تأديبياً، وفي رأيي ما هي الا بديل للخدمة العسكرية».

في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧، قضت محكمة هلسنكي البلدية بسجن آتي نيو لمدة تسعة أشهر. ولم يقدم طلب استئناف ضد الحكم، لأنه لم يأمل بأن تقوم محكمة الاستئناف بتغييره. وبدأ في تنفيذ الحكم في سجن سومنلينان تيو سيرتولا في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، سرى مفعول قانون جديد يتعلق بالخدمة البديلة. وتنص أحكام هذا القانون على اعتبار أي شخص يطلب أداء خدمة بديلة للخدمة العسكرية لأسباب أخلاقية أو دينية، كمستنكف ضميريا في أوقات السلم. غير أنه جرى تمديد فترة الخدمة المدنية من ١٢ الى ١٦ شهراً، مما جعلها ضعف مدة الخدمة العسكرية للمجندين العاديين. ومنظمة العفو الدولية تعتبر أن الطول الحالي للخدمة المدنية في فنلندا هو قصاص لمن يؤديها، ولا تعتبر هذه الخدمة حلاً بديلاً مقبولاً للخدمة العسكرية.

يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد باطلاق سراح آتي نيو فوراً ودون قيد أو شرط، الى العنوان التالي:

Prime Minister Harri Holkeri
Valtioneu-Vosto/Aleksanterinkatu 3D
/SF 00170 Helsinki/Finland □

كاربال سينج مع عائلته بعد اطلاق سراحه في ٩ آذار/مارس. وقد أعيد اعتقاله في وقت لاحق من اليوم نفسه، وما زال محتجزا دون محاكمة بموجب قانون الأمن الداخلي في ماليزيا (أسوشيتدبريس)

ماليزيا

كاربال سينج (Karpal Singh) هو محام وعضو برلمان في الثامنة والأربعين من عمره، ما زال محتجزا منذ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ بمقتضى قانون الأمن الداخلي. وقد اطلق سراحه بموجب أمر صدر عن المحكمة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٨، ليعاد اعتقاله في اليوم نفسه.

كاربال سينج هو محام بارز، وعضو في البرلمان، ونائب رئيس مجلس حزب العمل الديمقراطي المعارض في ماليزيا. وقد اعتقل في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ في مركز بوليس جالان بندر في كوالالمبور مع عضوين آخرين في الحزب. وكانوا قد توجّهوا الى المركز المذكور للاستفسار عن احتجاز زميل من أعضاء الحزب وعضو في البرلمان كان قد اعتقل في وقت مبكر من ذلك اليوم. وتبيّن في ما بعد ان ١١٩ شخصا اعتقلوا في الفترة الواقعة ما بين اواخر تشرين الأول/اكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بمقتضى قانون الأمن الداخلي، لم تذكر الحكومة إلا اسماء ١٠٦ منهم في نهاية آذار/مارس ١٩٨٨.

نقل كاربال سينج بعد اعتقاله مباشرة الى مكان اعتقال مجهول في كوالالمبور، حيث بقي لمدة ستين يوماً قبل صدور أمر بتوقيفه لمدة سنتين. وقد صدر الأمر على أساس أنه مارس في عدة مناسبات منذ عام ١٩٨٠ «نشاطات مثيرة للنزعات العنصرية. بين سكان ماليزيا المتعدّدي الأعراق، وهي نشاطات ضارة بالأمن القومي. ونقل في ما بعد الى معتقل في كامونتينج في ولاية بيراك الشمالية. وقد صدرت أوامر مماثلة بتوقيف ٤٨ محتجزاً آخر لمدة سنتين، ولم تعلن الحكومة إلاّ عن اسماء اثنين منهم.

قدّم كاربال سينج طلبا لاستصدار أمر احضار أمام المحكمة العليا، وفي شباط/فبراير سمحت له المحكمة بتمثيل نفسه خلال الجلسة التي استغرقت ثمانية أيام. وفي ٩ آذار/مارس، أمر قاضي المحكمة العليا باطلاق سراحه، مشيرا الى أنه حُبس «بدون عناية أو حذر أو شعور لائق بالمسؤولية». ووصف موقف السلطات التي أصدرت أمر التوقيف بأنه «عرضي ومتعجرف» و «معادل لـ [سوء النيّة]».

ولم تمض ساعات على إخلاء سبيله، حتى اعتقل كاربال سينج مجدّداً وهو عائد الى بيته في شمالي بينانج، بموجب قانون الأمن الداخلي. ونقل في صباح اليوم التالي الى كوالالمبور حيث تلقى معالجة طبية. وقد يبقى محتجزاً لمدة ستين يوما أخرى بدون تهمة، وقد يصدر بحقه في نهاية هذه المدة أمر بالتوقيف لمدة سنتين. فقانون الأمن الداخلي يجيز الاحتجاز لمدة غير محدّدة وبدون محاكمة، حسب استنساب وزير الشؤون الداخلية، وهو ايضا رئيس وزراء ماليزيا.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الافراج عنه فوراً دون قيد أو شرط، الى:

YAB Dato' Seri Dr Mahathir bin
Mohamad/Prime Minister/Prime
Minister's Department/Jalan Dato'Onn/
50502 Kuala Lumpur/Malaysia □

أخبار السجناء

علمت المنظمة باطلاق سراح ١٧٨ سجينا قيد التبني او التحقيق في آذار/مارس ١٩٨٨، وتولت ١٤٩ قضية جديدة.

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS 1 Easton Street London WC1X 8DJ England

منظمة العفو الدولية تحت الأضواء

نقابات العمال والنضال من أجل حقوق الانسان

منذ أربعين سنة نشرت الأمم المتحدة على الملأ اعلانها العالمي لحقوق الانسان، الذي عرضت فيه رؤية لعالم متحرّر من الظلم والتمييز والقسوة، والذي تضمّن تعدادا لسلسلة من حقوق الإنسان الأساسية، من بينها حرية الرأي والتعبير، وحرية الاجتماع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في العمل، والحق في تقاضي أجر عادل والعمل بشروط عادلة، والحق في أجر متساو على عمل متساو، وحق الانضمام الى نقابة عمالية والتمتع بمستوى لائق من الحياة يضمن له الصحة والرفاهة.

على الرغم من ذلك، هناك مئات من النقابيين في جميع أنحاء العالم جرى زجّهم في السجون، لا لسبب سوى لأنهم طالبوا بتلك الحقوق الأساسية. كثيرون من هؤلاء لم توجّه اليهم قط أية تهمة، أو لم يقدّموا للمحاكم. وهناك آخرون كان جزاؤهم النفي أو القتل. ولطالما وجد النقابيون أنفسهم في طليعة معركة الكفاح من أجل حماية حقوق الانسان الأساسية.

وبالنسبة لمنظمة العفو الدولية، فان مبدأ عالمية حقوق الانسان انما يعني أن لكل انسان الحق في حضور الاجتماعات، وفي التعبير عن رأيه بحرية، من غير تردّد أو خوف، وأنه لا يجوز إبقاء أي انسان في السجن لمدة طويلة دون توجيه تهمة اليه أو تقديمه للمحاكمة، وأنه لا يجوز تعذيب أي إنسان أو قتله.

في مواجهة هذه الانتهاكات، تربط بين كلّ من منظمة العفو الدولية وبين حركة النقابات العمالية مصالح مشتركة.

ونحن نعتقد أن للحركة النقابية قدرة فريدة من نوعها على تعبئة أعضائها بالنيابة عن زملائهم العمال وغيرهم ممن تنتهك حقوقهم.

إننا لا نخدع أنفسنا من حيث فداحة التحدّي الذي ينطوي عليه نضالنا من أجل جعل آمال ومطامح الاعلان العالمي حقيقة واقعة. ولكننا في الوقت نفسه مدركون لواجب كل منا في المدافعة عن اولئك الذين لا عون لهم: ففي ذلك يكمن التضامن الحقيقي.

رومبو كاستيو، النقابي الفيليبيني، كتب بعد اطلاق سراحه في السجن «... أعضاء المنظمة في جميع أنحاء العالم أرسلوا لي تحياتهم. لقد استلمت حوالي ٤٠٠ بطاقة من مختلف دول أوروبا الغربية ومن دول جنوب المحيط الهادئ، بما فيها أوستراليا، ونيوزيلندا، واليابان. لقد أرسلوا لي هذه البطاقات عندما كنت في السجن، خاصة خلال فترة عيد الميلاد. وعندما وصلتني، صار العسكريون يسألونني – من أنا في الواقع؟ أنا مجرد سجين – لماذا يحبني كثيرون من جميع أنحاء العالم؟ وكانت النتيجة أننا حظينا باحترام بالغ من العسكريين».

أعضاء المجموعة المحلية لمنظمة العفو الدولية في مانيلا بالفيليبين يشاركون في مسيرة عيد أول أيار عام ١٩٨٧، لتسليط الأضواء على قضايا خمسة نقابيين من جنوب أفريقيا، وغواتيمالا، وكوريا الجنوبية، والجزائر، والاتحاد السوفياتي.

حملة عبر القارات

ان المسؤولية الفعلية في الدفاع عن حقوق الآخرين، واستعداد العمال ونقاباتهم لمساندة زملائهم النقابيين من نزلاء السجون في حملة عالمية شاملة، قد تجلّت بأروع صورها في الفيليبين في الدعاية التي سبقت عيد أول أيار عام ١٩٨٧.

لقد شرح «أد غارسيا» (Ed Garcia)، أحد العاملين في مكتب المنظمة في مانيلا، أسباب ذلك، فقال: «السبب الأوّل، هو أن لنقابات العمّال في الفيليبين تاريخاً في الاضطهاد، تاريخاً يجعلهم يفهمون جيّداً معناه: لقد عانوا من انتهاكات حقوق الانسان في الصميم. ولهذا، عندما يطلب منهم نصرة نقابيين آخرين في مختلف أنحاء العالم للتعبير عن تضامنهم مع سجناء الرأي، فانهم يلبّون النداء...»

هيرمينا إيبارا (مع بناتها) عذّبت بقسوة بعد اعتقالها لأنها قامت بالتخطيط لاشتراك نقابة عمال في مظاهرة سياسية. وقد ناشد أعضاء منظمة العفو الدولية من جميع أنحاء العالم سلطات السجن بضمان سلامتها: «..كانوا يخففون التعذيب كلما استلموا رسائل، خاصة من الخارج، تسأل عن حالتنا وعن صحتي، لقد اهتموا كثيراً بنا، واستدعانا قائد المعسكر وسألنا (كيف حالكم فعلاً.. كيف صحتكم.. هل تشعرون بتحسّن الآن). لهذا السبب كنا سعداء. ولم يحدث هذا لي فقط، بل للآخرين أيضاً. أخذونا الى المستشفى، الى العيادة، وأعطونا دواء. عندما يستلمون رسائل من المنظمة، يتحركون فوراً لتلبيتها».

والرسالة التي حملها آلاف العاملين في منظمة العفو الدولية من أمثال «أد غارسيا» الى نقاباتهم المحلية بمناسبة عيد أول أيّار ١٩٨٧، كانت رسالة بسيطة: فمثلما وُجدت النقابات بالدرجة الأولى لحماية حقوق المستخدمين والعمال الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، كذلك وجدت منظمة العفو الدولية لحماية الحقوق المدنية والسياسية التي لا يمكنهم بدونها تأدية مهامّهم.

في أوائل الثمانينات، شهدت حركة نقابات العمال في الفيليبين نموّاً في نشاطها لم يسبق له مثيل، وذلك في أعقاب تكوين اتحاد نقابات العمال المستقل، حركة أول أيار (كيلو سانغ مايو أونو).

لقد حدث هذا النمو في ظل حكومة الرئيس السابق فرديناند ماركوس، في وقت أجازت فيه أحكام الطوارئ للسلطات احتجاز أي شخص يشتبه بارتكابه جرائم ضد الأمن القومي والنظام العام. واعتقل عدد كبير من النقابيين للاشتباه باشتراكهم في نشاط تخريبي، واحتجزوا في الحبس الانعزالي اثر اعتقالهم، وأُخضعوا للتعذيب.

كان كل من روميو كاستيلو (Romeo Castillo) وهيرمينيا إيبارا (Herminia Ibarra) بين مجموعة مؤلفة من خمسة أعضاء في حركة أول أيّار كانوا قد عذّبوا بقسوة عقب اعتقالهم عام ١٩٨٤، فيما كانوا يخطّطون لاشتراك نقابات العمال في مظاهرة سياسية.

وجرت تعبئة أعضاء مجموعات منظمة العفو الدولية لارسال مناشدات الى سلطات السجن مباشرة، لتأمين سلامتهم. ولما تبيّن للمنظمة أنهم احتجزوا بسبب ممارستهم لحقهم في الاشتراك في نشاط سياسي خال من العنف، تبنّتهم كسجناء رأي، وشنّت حملة على نطاق عالمي من أجلهم.

واليوم يلعب كل من روميو كاستيلو وهيرمينيا إيبارا دوراً فعّالاً في الحملة المستمرة من أجل الدفاع عن حقوق الانسان في الفيليبين، وبامكانهم أن يشهدوا من خبرتهم المباشرة، على أهمية تشديد المنظمة على توسيع نطاق هذه الحملة على الصعيد الدولي.

إجراءات صارمة ضد نقابات العمال في جنوب افريقيا

في أحد أكبر العمليات التي اتخذت فيها اجراءات صارمة ضد المؤسسات المعارضة لسياسة التمييز العنصري منذ أوائل السبعينات، فرضت حكومة جنوب أفريقيا حظرا فعليا على نشاط ١٧ جماعة معارضة، ومنعت أكبر اتحاد لنقابات العمال في البلاد، وهو مجلس نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو)، من القيام بنشاطات سياسية وبنشاطات في سبيل الدفاع عن حقوق الانسان.

ان القيود التي فرضت في ٢٤ شباط/فبراير على المجلس المذكور، باعضائه البالغ عددهم ٦٥٠,٠٠٠ عضو، تمنعه، بين أمور أخرى، من المطالبة بإنهاء نظام الاحتجاز بدون محاكمة، أو بتخفيف أحكام الاعدام، أو دعم فرض عقوبات اقتصادية على البلاد، أو شن حملات ضد السلطات المحلية التي أنشأتها الحكومة.

ان محاولات تقييد «كوساتو» وحركة نقابات العمال السود بشكل عام تعكس دورهم البارز بازدياد في معارضة السياسات التي انتهجتها الحكومة في ظل حالات الطوارئ المتعاقبة منذ حزيران/يونيو ١٩٨٦. فقد أدى احتجاز الاف الأعضاء المنتمين الى منظّمات سياسية تتّخذ من الأحياء السكنية قواعد لها، وفرض أوامر تقييد الحركة على زعمائها، وأعمال الضرب والقتل التي ارتكبتها في الشوارع قوات الأمن النظامية ومجموعات «لجان الأمن الأهلية» العاملة معها، الى ترك هذه المنظمات في حالة من الفوضى. وعلى الرغم من ان المنظّمات الشعبية وجدت صعوبة في الاحتفاظ بزخم نضالها ضد سياسات التمييز العنصري، إلاّ أن حركة نقابات العمال استلمت زمام المبادرة تدريجيا، عن طريق ملء الفراغ القيادي الذي خلفته سياسة القمع التي انتهجتها الدولة.

لقد أدى الدور السياسي البارز باطّراد الذي لعبته حركة نقابات العمال، لا سيما في ظلّ حالة الطوارئ منذ حزيران/يونيو ١٩٨٦، الى تشديد التدابير القمعية ضد النقابات، بما في ذلك شن غارات على مكاتبها من قبل الشرطة، واحتجاز موظفيها والعمّال المضربين، واستخدام قوات الأمن للقوة لتفرقة اجتماعات اعتبرت غير مشروعة، وحظر ممارسة تكتيكات معيّنة بموجب احكام حالة الطوارئ، مثل مقاطعة المواد الاستهلاكية. وقد أخضع قادة نقابيون، مثل موزيس مايكيسو (Moses Mayekiso)، أمين عام الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا، للاحتجاز لمدة طويلة، وللمحاكمات المطوّلة.

في أيار/مايو ١٩٨٧، دمّر انفجار ضخم «دار كوساتو» في جوهانسبورغ، **وهي مقر أكثر من عشر نقابات صناعية.** وتعرّضت مكاتب أخرى تخص منتسبين الى «كوساتو» والى المؤتمر الوطني لنقابات العمال في جميع انحاء البلاد للنهب والاحراق المتعمّد، وألقيت قنابل بترولية على منازل موظفي النقابات. كما كان النشطون في النقابات أيضا هدفا لما يسمّى بجماعات «لجان الأمن الأهلية».

التضامن الدولي

لقد تعرض معارضو الحكومة في غواتيمالا بشكل منتظم للاعتقال بدون مذكرات توقيف، وللتعذيب والقتل على أيدي قوات الأمن، كجزء من برنامج متعمّد من القمع أجازته منذ أمد بعيد الحكومات العسكرية التي تعاقبت على حكم البلاد حتى عام ١٩٨٦.

على الرغم من اختلاف تقديرات عدد الضحايا، تمكّنت بعثة من البرلمانيين البريطانيين زارت البلاد عام ١٩٨٤ من استنتاج ما يلي: «في حرب دامت ثلاثين سنة شنّها عسكريو غواتيمالا على شعبهم، أوجدوا أمّة من الأرامل واليتامى». وفي العام نفسه، جاءت نتائج التحقيقات الأولية التي أجراها قسم الأحداث في محكمة التمييز في غواتيمالا تقدّر أنه، منذ عام ١٩٨٠، هناك نحو

مطعم العمال في معمل الكوكاكولا، وجدرانه مغطاة بصور النقابيين الذين قتلوا أو «اختفوا».

١٠٠,٠٠٠ طفل فقدوا أحد أبويهم على الأقل، وهناك نحو ٢٠ بالمئة من الأطفال أصبحوا يتامى نتيجة أعمال العنف السياسي.

لقد كان النقابيون بين آلاف الضحايا، خاصة في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، عندما كان يجري التخلص من قادة النقابات والناشطين منها، بشكل منتظم. فكان هؤلاء، بكل بساطة، «يختفون». ففي عام ١٩٨٠، اختطف ما لا يقل عن ٤٤ من قادة اتحاد العمال الوطني، ولم يسمع عنهم شيء منذ ذلك الوقت. وكان ٢٥ منهم قد طوّقوا فيما كانوا يعقدون اجتماعا في مقرّ أعمال الاتحاد في ٢١ حزيران/يونيو.

كان أ مريتا كاسترو بالنسيا (Emerita Castro Palencia) موجوداً في الاجتماع المذكور، لكنه تمكّن من الهرب بالقفز من نافذة في الطابق الثاني: «كنت أسمع كيف كانوا يضربونهم، وكان الصوت شبيهاً بصوت ضرب اجساد بقوة واستمرار على الحائط، وكانوا يوسعون «الكومبانيروز» (الرفاق) ضربا بأعقاب بنادقهم. إني لا أزال أسمع صوت عويلهم حتى اليوم. كان هناك كثيرون منهم، وقد تعرّضوا للضرب المبرح، بحيث أمكن سماع أصواتهم من الشارع. وقلت لأحد (الكومبانيروز) بأني لن استطيع قط نسيان هذا الصوت..»

أمام هذه الخلفية من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، كان عمال معمل تعبئة زجاجات الكوكاكولا في غواتيمالا سيتي يدركون أن شن حملة من أجل الحقوق الأساسية للنقابات إنما يعني تعريض حياتهم للخطر. ولكن، في بلد كان فيه القطاع الصناعي صغيراً دائما، وحيث ليس هناك سوى نسبة قليلة جداً من عمّال المصانع منضمة الى نقابة، لعب عمّال الكوكاكولا منذ أمد طويل دوراً هاماً في الحملة من أجل الحصول على اعتراف رسمي بالنقابات.

لقد لاقى كثيرون من عمال الكوكاكولا النقابيين حتفهم نتيجة لذلك. وجدران مطعم المعمل مغطّاة بصور قادة وأعضاء نقابات قتلوا أو «اختفوا». ففي غضون أربعة أشهر، خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩، ذهب اثنان من قادة النقابات ضحية إعدام خارج نطاق القضاء، وهرب ثالث لينجو بحياته بعد ثلاث محاولات اغتيال فاشلة، قتل في إحداها شخص آخر بطريق الخطأ، عوضا عنه.

بحلول شباط/فبراير ١٩٨٤، وفيما كانت البلاد لا تزال خاضعة للحكم العسكري المباشر، تمكّن عمال الكوكاكولا من كسب اعتراف بنقابتهم (ستيجاك)، من قبل الشركة والسلطات. لكن، المعمل أغلق فجأة في ١٨ شباط/فبراير بأمر من ادارة المعمل، فقرّر العمال احتلاله.

عشية الاحتلال، «اختفى» ادغار غارسيا (Edgar Gorcia)، زعيم النقابة في مصنع الزجاج في كاڤيسا، وهو المصنع الذي كان ينتج الزجاجات لمعمل الكوكاكولا، على أثر اختطافه من قبل أفراد بوليس وحدة العمليات الخاصة. وكان ادغار غارسيا بين الذين اشتركوا في المفاوضات التي جرت في معمل الكوكاكولا من أجل الاعتراف بالنقابة. وقالت نقابة ستيجاك أن احتلال المصنع، الذي كان محاصراً بصورة مستمرة من قبل قوات الأمن، كان ضروريا من أجل حماية زعماء النقابة، خشية تعرّضهم للقتل أو «الاختفاء» في حال مغادرتهم المصنع.

لقد دام الاحتلال سنة واحدة، ونتج منه إعادة فتح المصنع. وكانت رسائل التأييد تتدفق الى المصنع طوال مدة احتلاله. وقال أحد مسؤولي النقابة وقت الاحتلال: «في أحلك ساعاتنا، كنا نُخرج هذه الرسائل ونقرأها لبعضنا لكي نرفع معنوياتنا». □

أعضاء في منظمة حقوق الانسان الغواتيمالية (غام) يشتركون في مسيرة بمناسبة عيد العمال عام ١٩٨٧. وتبدو رئيسة المنظمة نينث غارسيا (الى اليسار)، وهي تحمل صورة زوجها ادغار فرناندو غارسيا (الصورة أدناه)، الأمين العام لنقابة عمال مصنع كافيسا للزجاج، الذي كان يصنع زجاجات الكوكاكولا. فقد «اختفى» ادغار غارسيا بعد أن اختطفه أفراد وحدة العمليات الخاصة التابعة للشرطة في شباط/فبراير ١٩٨٤.

آلاف من أعضائها، بسبب الاشتراك في اجتماعات ونشاطات أخرى اعتبرت غير مشروعة بمقتضى الأحكام العرفية.

وطبّقت هذه الاجراءات الصارمة على الرغم من ان بولونيا قد صدقت اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي تحمي حقوق جميع النقابات في تنظيم مساومات جماعية والاشتراك فيها بالنيابة عن أعضائها.

لقد باشرت منظمة العفو الدولية آلاف المناشدات من أجل أعضاء ناشطين في حركة (سوليداريتي) احتجزوا خلال فترة الأحكام العرفية، مطالبة باطلاق سراحهم دون قيد أو شرط بوصفهم من سجناء الرأي.

مع حركة سوليداريتي في بولونيا

على أثر اعلان الأحكام العرفية في بولونيا في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، أصبحت نقابة العمال المستقلة، سوليداريتي، محط التركيز الرئيسي لقمع السلطات. فاحتجز

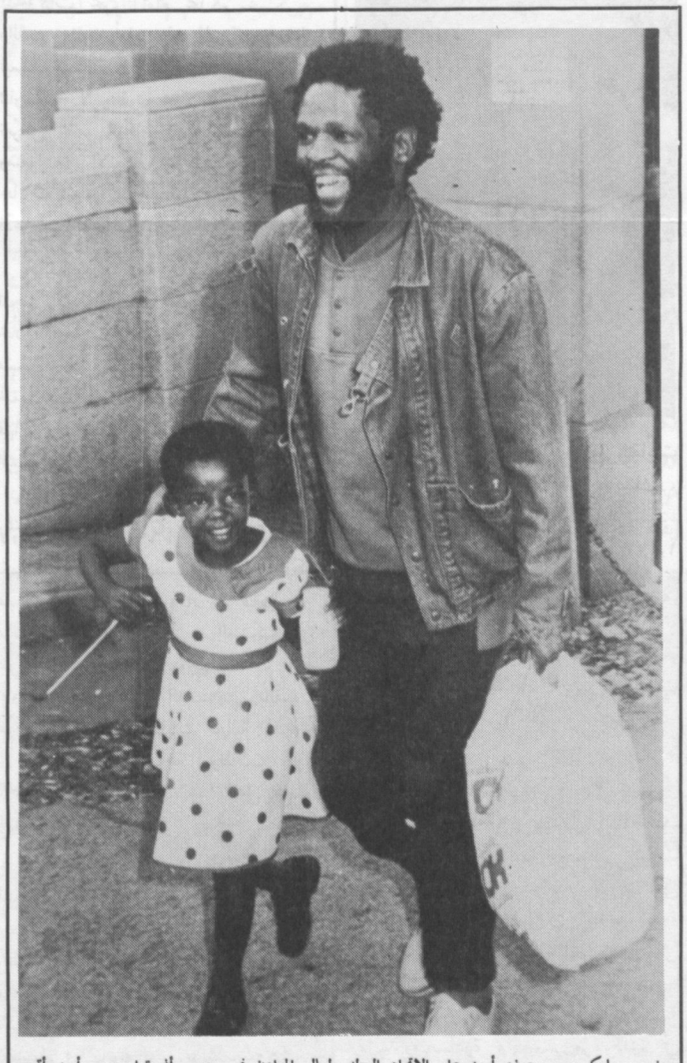

موزيس مايكيسو، بوصفه أمين عام الاتحاد الوطني لعمال المعادن في جنوب أفريقيا، وهو أحد أقوى نقابات السود وأهمها استراتيجية، قام في نيسان/ابريل ١٩٨٦ بتنظيم اجتماعات في مختلف أنحاء البلاد لتعزيز دعم حملة الأجر الكافي للاتحاد ودعم الأعضاء. ولكنه كان أيضا ناشطا في تنظيم الجماعات المحلية في ناحية اليكسندرا في ضواحي جوهانسبورغ. وبإتهامه بالخيانة، زادت السلطات من الخطر المحيط بنشاط النقابات الساعية الى توسيع شن الحملات، ووجهت بهذا الى حركة نقابات عمال السود عموما رسالة متصلبة تعبّر عن عدم استعدادها للتساهل تجاه هذا النوع من النشاط.

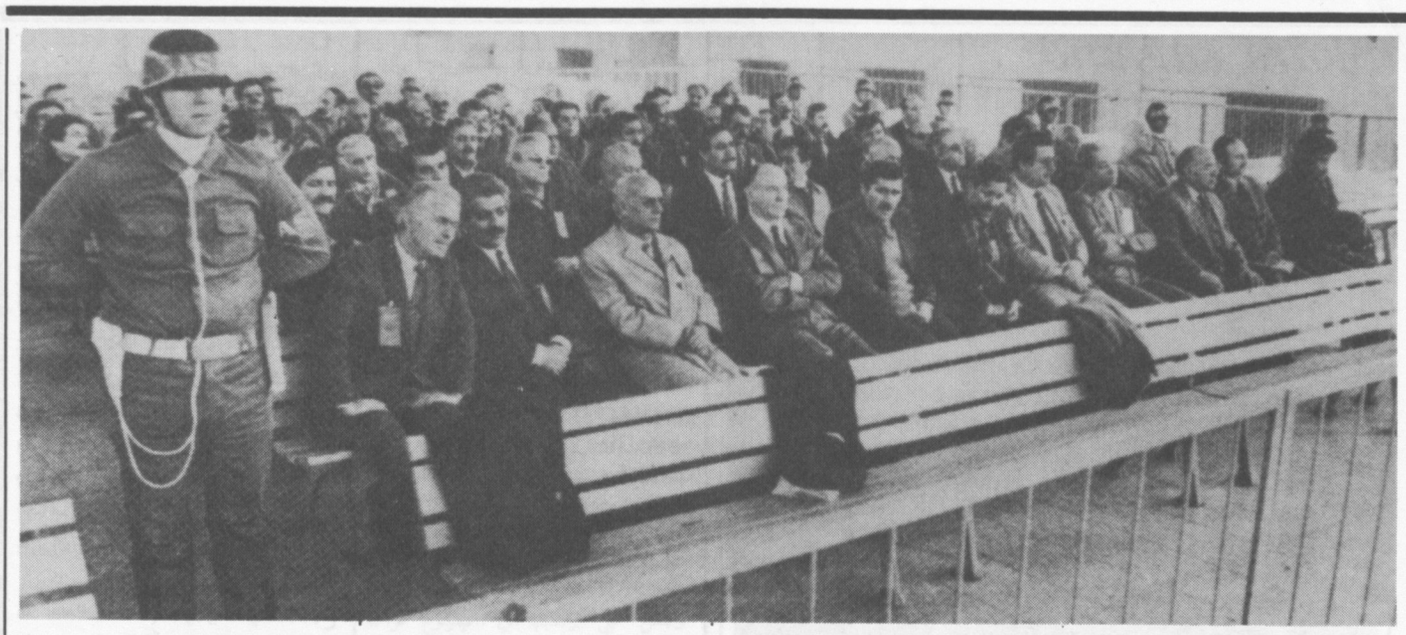

رغم الغاء الأحكام العرفية عام ١٩٨٣، كان هناك في نهاية عام ١٩٨٥، نحو ٢٠٠ سجين سياسي، معظمهم من سجناء الرأي، حسب اعتقاد منظمة العفو الدولية. وقد اطلق سراحهم جميعا، باستثناء عدد قليل، على أثر عفو عام صدر في تموز/يوليو ١٩٨٦. إلاّ أن المنظمة تلقّت منذ ذلك الوقت عدة تقارير أشارت الى أن النقابيين النشطين وغيرهم ما زالوا يتعرّضون للاعتقال والاحتجاز القصير الأمد، وسجّلت أيضا أمثلة عن سوء معاملة المحتجزين. والمنظمة تعتقد أن هذه الانتهاكات لحقوق الانسان تشكل نمطا من المضايقة المستمرة يتضمّن أيضا فرض الغرامات على الساعين الى ممارسة حقهم في حرية التعبير السلمي، ومصادرة ممتلكاتهم.

نقابيون أتراك يحاكمون أمام محكمة عسكرية

«في محاكمة (ديسك).. انتهكت أبسط مبادئ القانون.. لهذا، فإني لا أتوقّع العدل من هذه المحكمة!» بهذه الكلمات، بدأ فهمي إسيكلار (Fehmi Isiklar)، أمين عام اتحاد النقابات التركية (ديسك) خطابه الدفاعي أمام محكمة استنبول العسكرية رقم ٢ في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٦.

لقد حكم بالسجن أو الإعدام على اكثر من ٦٠,٠٠٠ شخص في تركيا، على أثر محاكمات أجرتها المحاكم العسكرية منذ اعلان الأحكام العرفية عام ١٩٧٨. وبرغم رفع الأحكام العرفية عن جميع الأقاليم في تموز/يوليو ١٩٨٧، ما زالت المحاكمات تجري أمام محاكم عسكرية. والذين يمثلون أمام هذه المحاكم – التي ليست مستقلة عن الهيئة التنفيذية قانوناً أو ممارسة – لا يتلقون محاكمات عادلة. فقد تعرّض محامو الدفاع للمضايقة المستمرة، ومنعوا من الاتصال بموكّليهم، وفي عدّة حالات اتّهموا بـ «السلوك المهين» لإثارتهم ادّعاءات التعذيب.

كانت محاكمة ديسك من أطول المحاكمات السياسية التركية التي جرت خلال السنوات الأخيرة، وشملت ١,٤٧٧ متهماً، جميعهم من النقابيين. وانقضت خمس سنوات قبل صدور الأحكام الأولى فيها، وما زالت طلبات الاستئناف تنتظر البت فيها.

بدأت المحاكمة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، عندما مثل ٥٢ متهما من قادة «ديسك» أمام محكمة عسكرية في استنبول. وكان قد قبض على هؤلاء في أعقاب الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠، ووجهت اليهم تهمة محاولة تغيير النظام الدستوري بالقوة، محوّلين بذلك اتحاد النقابات العالية المشروع الى منظمة غير مشروعة. وطالبت جهة الادّعاء بفرض عقوبة الإعدام على جميع المتهمين.

وتعرّض كثيرون من قادة «ديسك» للتعذيب قبل بدء المحاكمة، بمن فيهم رئيسها عبد الله بستورك (Abdullah Basturk)، وأمينها العام فهمي إسيكلار (Fehmi Isiklar). وقدّم المذكوران شكاوى خطية عن تعذيبهما الى احدى محاكم استنبول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، لكنّ هذه الشكاوى اختفت من سجل الاجراءات الرسمي.

واعتقل مئات النقابيين خلال الفترة التي كانت تجري فيها المحاكمة، واحتجزوا في سجون عسكرية حتى أربع سنوات.

عندما مثل أمام المحكمة، صرّح عبد الله باستورك بما يلي: «... لقد تعرّضت للتعذيب الجسدي والنفسي، واستمعت على نحو دائم ومتواصل الى صراخ وأنين غيري من المحتجزين.. لقد ركلوني على كليتي وضربوني عدة مرات على رأسي».

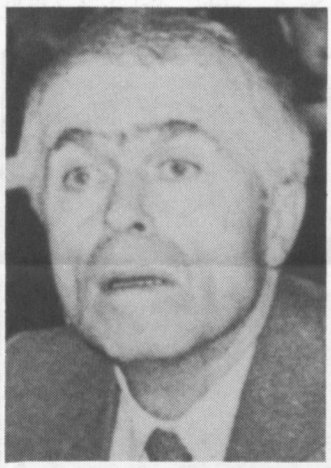

وافتتحت الاجراءات ضد جميع النقابات الثلاثين المنتسبة الى اتحاد «ديسك»، وضُمّت فيما بعد الى المحاكمة الرئيسية، مما جعل عدد المتهمين الاجمالي ١,٤٧٧ متّهما.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، أسقطت التهمة الأصلية واستبدلت بتهمة محاولة فرض سيطرة احدى الطبقات الاجتماعية – وهي تهمة لا تحمل معها عقوبة الاعدام.

وقضت المحكمة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بسجن ٢٦٤ نقابيا لفترات تتراوح ما بين خمس سنوات ونصف الى عشر سنوات. وحظر على جميع المدانين الانخراط في الخدمة العامة مدى الحياة. وهذا يمنعهم فعليا من الاشتراك في أية نشاطات نقابية أخرى. وجرى حلّ «ديسك» مع ٢٨ نقابة منتسبة لها، ومصادرة وتجميد موجوداتها في أعقاب الانقلاب العسكري.

لقد كانت «ديسك» إتحادا نقابيا مشروعا. وقد دفع اعضاؤها ثمنا باهظاً لا يتحمل لا لسبب سوى لأنهم مارسوا حقوقهم الأساسية. □

سُجن لتنظيم إضراب ضد ارتفاع الأسعار

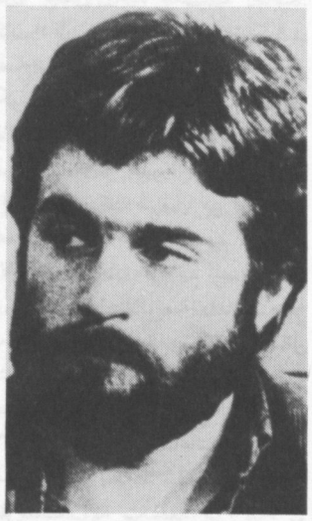

فلاديسلاو فرازينيوك (Wladyslaw Frasyniuk)، هو سائق وميكانيكي سيارات ماهر في الثالثة والثلاثين من عمره، ومن مؤسسي حركة التضامن (سوليداريتي) وزعمائها الوطنيين. وهو أحد الأعضاء القلائل الناشطين الذين لم يحتجزوا فور اعلان الأحكام العرفية في بولونيا. وقد تمكّن من متابعة نشاطه الحركي بعض الوقت ضمن التنظيم السري للحركة. في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، حكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات لمخالفته مراسيم الأحكام العرفية، لكن اطلق سراحه بموجب عفو عام في تموز/يوليو ١٩٨٤ وتعرّض خلال سجنه للضرب المبرح من قبل السجّانين، واشترك في الإضراب عن الطعام احتجاجا على سوء الأوضاع في السجن وعلى تمديد أسبوع العمل الى ٤٨ ساعة. وحكم عليه عام ١٩٨٤ بالسجن لمدة شهرين لتعكيره صفو الأمن خلال احدى المظاهرات. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٥، حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونصف للتخطيط لاضراب مدته ربع ساعة احتجاجا عى ارتفاع الأسعار. وقد تبنّته منظمة العفو الدولية في كل من هذه المناسبات كسجين رأي. وقد اطلق سراحه بموجب عفو عام صدر في تموز/يوليو ١٩٨٦.

الولايات المتحدة الاميركية

إعدام ويلي داردن

في ١٥ آذار/مارس، نفّذ حكم الإعدام في ويلي داردن (Willie Darden) بواسطة الكرسي الكهربائي في فلوريدا، وذلك بعد قضاء أربع عشرة سنة في زنزانة الموت وبعد نجاته من ستة أوامر رسمية بتنفيذ هذا الحكم على نحو لم يسبق له مثيل. وقد نفذّ الحكم فيه رغم المناشدات والالتماسات الدولية لحث حاكم فلوريدا على الرأفة به.

أدين ويلي داردن، وهو من المواطنين السود، بقتل صاحب محل مفروشات من البيض عام ١٩٧٣ – وهي جريمة أصرّ على نفي ارتكابها. وعام ١٩٨٦، أدلى شاهدان بأدلّة تعزّز نفي وجوده قرب مكان وقوع الجريمة. ولم يُدع أي من هذين الشاهدين للادلاء بشهادتهما خلال محاكمته. وقد رفضت المحاكم الدليل الجديد لأسباب قانونية، وهي أن ذلك لم يكن أوّل التماس يقدّمه ويلي داردن، مما يشكل «انتهاكا للأمر القضائي».

وقد أعربت عدة محاكم كانت تعيد النظر في الدعوى عن قلقها بشأن استعمال المدّعي العام لما وصفته باللغة المثيرة الموجّهة للمحلّفين. وانتقدت هذه المحاكم أيضا الظروف التي تعرّف فيها شاهدا العيان على ويلي داردن بأنه القاتل.

لقد جرى حتى الآن تنفيذ حكمين آخرين بالإعدام خلال العام الحالي في الولايات المتحدة. رغم وجود أسباب واضحة لمنح وقف التنفيذ أو العفو. ففي ٧ كانون الثاني/يناير، نفّذ حكم الاعدام بالحقن المميت في روبرت ستريتمّان في تكساس الذي أدين بقتل امرأة عام ١٩٨٢. وهو أحد أربعة أشخاص اشتركوا في ارتكاب الجريمة، لكنه كان الوحيد الذي نفّذ فيه حكم الإعدام.

وكانت محكمة التمييز الأميركية قد رفضت وقف تنفيذ الحكم عشية إعدامه بعد تعادل أربعة أصوات مقابل أربعة أصوات عندما جرى التصويت بشأن قضيته (علما بأن أربعة اصوات تكفي لابقاء أية قضية قيد الدراسة، لكن وقف التنفيذ يحتاج الى خمسة اصوات). وستصدر المحكمة قريبا قرارها بشأن دستورية قانون تكساس الخاص بالجرائم الجنائية، وهي

مسألة لها صلة حاسمة بالسجناء المحكوم عليهم بالإعدام في ولاية تكساس. ويعتبر روبرت ستريتمّان حتى الآن السجين الوحيد الذي لم يمنح وقف التنفيذ بانتظار قرار المحكمة.

وأعدم وين فلد (Wayne Felde) في لويزيانا في ١٥ آذار/مارس بعد ادانته بقتل ضابط بوليس عام ١٩٧٨. وورد أنه تحوّل الى شخص شديد الكآبة وأصبح يعاني من تغيرات في شخصيته بعد عودته من حرب ڤيتنام. وكشف فحص نفسي أجري له في آب/أغسطس ١٩٧٩ عن معاناته من اضطراب نفسي ناشئ عن التوتر بعد الصدمة وهو مرض عقلي يعرف الآن أنه يصيب كثيرين من قدامى المحاربين □

الأمم المتحدة

لجنة حقوق الانسان تطالب باطلاق سراح السجناء السياسيين

اعتمدت اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في جلستها لعام ١٩٨٨ المنعقدة في جنيف، قراراً هاماً بشأن السجناء السياسيين، وعزّزت اجراءاتها الخاصة بمراقبة انتهاكات حقوق الانسان.

ولاول مرة طالبت اللجنة المذكورة – وهي الهيئة الرئيسية لحقوق الانسان في الأمم المتحدة المكوّنة من ٤٣ حكومة – بالاجماع باطلاق سراح السجناء السياسيين، وهم يعرّفون بأنهم جميع الذين يسجنون بسبب محاولتهم بطريقة سلمية ممارسة أو تعزيز حقهم في حرية الفكر والرأي والتعبير، وفي حرية الانتماء والاجتماع والمشاركة في الشؤون العامة.

وفي خطوة حثت عليها منظمة العفو الدولية، اتخذت اللجنة أيضا اجراءات لتعزيز أجهزتها التخصصية عن طريق تجديد انتداب المقررين الخاصين التابعين لها المهتمين بقضايا التعذيب والاعدامات الفورية أو التعسفية، لمدة سنتين، مما يجعلهم على قدم المساواة مع المجموعة العاملة على حوادث «الاختفاء» التي منحت لأول مرة انتدابا مدته سنتان عام ١٩٨٦.

وفي بيان قدمته الى اللّجنة، جادلت منظمة العفو الدولية أيضا بوجوب إبقاء المقررين الخاصّين بكل بلد لأنهم يقومون بمراقبة اكثر ثباتا لأوضاع حقوق الانسان الخطرة. وقد أبقي هؤلاء المقررين جميعهم، بمن فيهم المقرر الخاص بالسلفادور الذي كانت هناك بعض الشكوك حول تجديد مدته. أما البلدان الأخرى التي لها مقررون خاصّون بها عيّنتهم اللجنة، فهي: افغانستان وشيلي وايران. أما هايتي وغواتيمالا فقد أبقيتا ضمن برنامج الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية، وذلك برغم الانتقادات التي وجّهتا منظمة العفو الدولية وجهات اخرى حول وجوب اتخاذ اجراءات أشدّ في هذين البلدين بسبب استمرار الانتهاكات الخطيرة فيهما.

لقد سادت القسم الأكبر من هذه الجلسة محاولات قوية مستمرة قامت بها الولايات المتحدة لادراج كوبا على جدول أعمال اللجنة. وقد استبقت الحكومة الكوبية القرار الأميركي بإدانة انتهاكات حقوق الانسان في كوبا، بتقديم دعوة مفاجئة الى اللجنة لإيفاد بعثة تحقيق لزيارة البلاد. أما الحل الوسط الذي تم اعتماده في النهاية فيقضي بإيفاد ستة ممثلين عن اللجنة لزيارة كوبا في وقت لاحق من هذا العام، ولإعداد تقرير يعرضونه على اللجنة في جلسة العام المقبل.

وفي بيان آخر وصفت فيه حملتها الجديدة تحت شعار «نريد حقوقنا الآن!»، دعت منظمة العفو الدولية الى تصديق جميع المواثيق الرئيسية الخاصة بحقوق الانسان، والى مزيد من التقيّد من جانب الدول بالتزاماتها من حيث الابلاغ عن انتهاكات حقوق الانسان بموجب هذه المواثيق. وهناك بيانات أخرى قدّمتها المنظمة خلال هذه الجلسة تتعلق بالحالة في ايران وجنوب افريقيا والأراضي التي تحتلها اسرائيل. □

نيجيريا

ازدياد عمليات الإعدام

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٨، كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد عمليات الإعدام المنفّذة في نيجيريا. إذ علمت منظمة العفو الدولية بتنفيذ ٢٧ حكما بالإعدام – معظمها علنا – خلال الفترة المذكورة، بالمقارنة مع ٤٥ حكما نفذ خلال عام ١٩٨٦ بأكمله. وربما كان العدد الاجمالي أعلى من ذلك.

كان معظم الذين نفّذ فيهم حكم الإعدام قد أدينوا بالسطو المسلّح. ومنذ عام ١٩٨٤، منحت «محاكم السطو والأسلحة النارية» الخاصة سلطة فرض عقوبة الإعدام على المدانين بالسطو المسلّح، دون اعطائهم حق الاستئناف لدى محكمة أعلى. وكانت الأحكام لا تحتاج سوى لتصديق حاكم الولاية العسكري (ضابط في القوات المسلحة) قبل تنفيذها، عادة رميا بالرصاص.

في كانون الثاني/يناير، أُعدم علنا رميا بالرصاص عدد من الأشخاص أدينوا بالسطو المسلّح في ولاية بورنو في شمال شرقي البلاد. وأمرت السلطات باعدام كلارا بادا، التي أدينت معهم، شنقاً في السجن بدلا من اطلاق النار عليها علنا، فنقلت الى ولاية اخرى لتنفيذ الحكم فيها. لكن أدوات الجلاّد كانت مصابة بعطل، ولم ينفّذ الإعدام كما كان مقرراً. ومن غير الواضح ما اذا كانت قد جرت بالفعل محاولة شنقها.

وفي ولاية أوندو في جنوب غربي البلاد، أعدم خمسة أشخاص علنا في شباط/فبراير، رميا بالرصاص. وتشير التقارير الى ان تنفيذ حكم الإعدام قد استغرق عشرين دقيقة. وثمة مخاوف من أن ذلك كان نتيجة لتعليمات صادرة لزمرة اطلاق النار بتسبيب جروح لا تفضي الى الموت الفوري. وقد احتجت منظمة العفو الدولية بشدة على هذا الأسلوب الوحشي بشكل خاص وفي تنفيذ عقوبة الإعدام، ذلك عندما أبلغ أنه استخدم في ولاية اخرى عام ١٩٨٦.

وقد رحّبت منظمة العفو الدولية بالقرار الذي اتّخذه الحاكم العسكري لولاية كوارا في شباط/فبراير، والذي ورد أنه جاء استجابة لمناشدات المنظمة وآخرين بتخفيف حكم الاعدام الصادر بحق غانيو ابراهيم البالغ السابعة عشرة من عمره، والذي أدين بالسطو المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. □

ناميبيا

رئيس الجمهورية يوقف محاكمة في جريمة قتل

في نهاية آذار/مارس، تدخّل رئيس جمهورية جنوب أفريقيا بي. دبليو. بوتا في ناميبيا لوقف محاكمة ستة أفراد من قوات الدفاع في جنوب أفريقيا (سادف)، بينهم أربعة ضباط كبار بتهمة ارتكاب جريمة قتل.

وقد نشأت التهمة عن موت أنويل شيفيدي (Anuel Shifidi)، عضو منظمة شعوب جنوب غربي أفريقيا (سوابو)، الذي طعن طعنة قاتلة أثناء مسيرة قامت بها سوابو في العاصمة ويندهوك عام ١٩٨٦. وسوابو هي حزب سياسي مشروع في ناميبيا، رغم أن جناحها الخارجي العسكري مشتبك في حرب عصابات ضد قوات جنوب أفريقيا المحتلة لناميبيا.

عندما كانت المحاكمة على وشك البدء في ٢٢ آذار/مارس، توقفت الاجراءات فجأة حين أُبلغت محكمة التمييز في ويندهوك بأن الرئيس بوتا قد منع المحاكمة، مستخدما صلاحياته بمقتضى قانون الدفاع في جنوب أفريقيا. وكان الرئيس بوتا قد تدخل على نحو مماثل عام ١٩٨٦ لمنع محاكمة أربعة من أعضاء قوات دفاع بلده اتهموا بقتل فرانز يوابوتا (Franz Uapota) في شمالي ناميبيا.

خلال أوّل شهرين من عام ١٩٨٨، أقرّت قوات الأمن في ناميبيا باحتجاز ٤٥ شخصا، وضع معظمهم في حبس انعزالي دون تهمة أو محاكمة في أوشاكاتي، مقر الادارة وقوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا في شمالي ناميبيا، بموجب أحكام البلاغ أي جي ٩ لعام ١٩٧٧. وهذا البلاغ يحرم المحتجزين من حق الاتصال بمحاميهم أو بأي شخص آخر خلال الأيام الثلاثين الأولى من الاحتجاز. وقد مات محتجز واحد على الأقل وهو قيد الحجز. اذ وجد اغناطيوس إيبينج نامبوندي (Ignatius Ipinge Nambondi)، وهو معلّم وعضو في عصبة الشبان الكاثوليك الناميبيين يبلغ التاسعة والعشرين من عمره، مشنوقا في زنزانة بوليس أوشاكاتي في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨. وكان قد احتجز قبل خمسة عشر يوما من قبل أعضاء وحدة بوليس مكافحة التمرّد، المعروفة الآن باسم «كوين» (Coin)، ولكن كانت تعرف قبلا باسم «كوفوت» (Koevoet) – (العَتَلة). □

بناما

فقد متظاهرون بصرهم

استمرت اعمال اعتقال زعماء المعارضة، واستخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن ضد المتظاهرين في بناما، فيما تحاول الحكومة قمع مظاهرات الاحتجاج التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد.

منذ حزيران/يونيو ١٩٨٧، اعتقل مئات الأشخاص، بمن فيهم عشرات الأطفال، بصورة اعتباطية خلال مظاهرات الاحتجاج. ويدّعي بعضهم أنهم تعرّضوا للتعذيب خلال احتجازهم في سجن موديلو في بناما سيتي، أو في جزيرة العقاب «لاكوبيا».

لقد فقد عدد من المتظاهرين بصرهم، وفقد آخرون بصرهم جزئيا على أثر هجمات استخدم فيها بوليس قمع الشغب المسمّى «دوبرمانز» رصاص الخرذق.

ووردت تقارير أخرى عن لجوء قوات الدفاع الى استخدام القوة المفرطة خلال مظاهرات جرت بعد ان قامت الهيئة التشريعية البانامية بعزل الرئيس اريك ديلفّال في شباط/فبراير ١٩٨٨، عندما حاول صرف اللواء مانويل نورييغا من منصبه. وورد أن قوات «دوبرمانز» اقتحموا في ١٥ آذار/مارس مستشفى سانتوتوماس في العاصمة، وفتحوا نيران أسلحتهم على المتظاهرين الذين احتموا هناك. وورد أن ١٢ من موظفي المستشفى

أفراد بوليس قمع الشغب في بناما المعروفين باسم «دوبرمانز». لقد أطلقوا نيرانهم على المتظاهرين مسبّبين مئات الاصابات. (أسوشيتدبريس)

كانوا بين الجرحى.

وكان عدد من زعماء المعارضة قد اعتقلوا في الأشهر الأخيرة، بمن فيهم الدكتور بارتولو سيسنيروس (Partolo Cisneros) الذي احتجز في نهاية شباط/فبراير في كولون. ولم يُفصح عن مكان احتجازه، ومنع المحامون وافراد عائلته من الاتصال به، الى أن أطلق سراحه أخيراً في ٢٢ آذار/مارس. وتشير التقارير الى أنه تعرّض للضرب المبرح.

وقد أعلنت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأن انتهاكات حقوق الانسان في بناما في تقرير نشرته في ١٧ آذار/مارس. □

بروناي دار السلام

اطلاق سراح سجناء

عبد الحميد بن موناب هو واحد من خمسة سجناء رأي حكم عليهم بالسجن لمدد طويلة في بروناي دار السلام، كان بين أربعة سجناء أخلي سبيلهم في شباط/فبراير بمناسبة احتفالات العيد الوطني الرابع للسلطنة.

قضى عبد الحميد، البالغ حاليا السادسة والأربعين من عمره، خمسا وعشرين سنة محتجزاً بدون محاكمة بموجب قانون الطوارئ في السلطنة، منذ اعتقاله في ايار/مايو ١٩٦٣، بتهمة انتمائه المزعوم الى حزب بروناي الشعبي. وكان هذا الحزب قد فاز بجميع المقاعد المنتخبة في المجلس التشريعي في بروناي عام ١٩٦٢، لكن حظر نشاطه على أثر اعلان حالة الطوارئ في السلطنة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، التي ما زالت سارية المفعول حتى اليوم. □

عقوبة الاعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الاعدام على ١٢٥ شخصاً في ١٢ بلداً، وبتنفيذ هذه العقوبة بحق ٦٠ شخصاً في سبعة بلدان خلال شباط/فبراير ١٩٨٨.

«شكراً لكم..»

في كانون الثاني/يناير، بعث سجين رأي سابق من أفغانستان، هو البروفسور حسن كاكار (Hassan Kakar)، الى منظمة العفو الدولية برسالة يشكرها فيها على ما فعلت من أجله. وكان البروفسور كاكار محاضراً في دائرة التاريخ في جامعة كابول قبل اعتقاله عام ١٩٨٢.

وقد حوكم أمام محكمة ثورية خاصة عام ١٩٨٣ بتهمة ارتكاب جرائم ضد

الثورة، وقضى خمس سنوات في سجن بولي شارخي، واطلق سراحه في آذار/مارس ١٩٨٧. وفيما يلي مقتطف من رسالته:

«أودّ أن اشكركم وجميع زملائكم الذين كافحوا من أجل اخلاء سبيلي.. ان الضغوط المتواصلة التي مارستموها انتم ومنظمات حقوق الانسان الأخرى على حكومة كابول قد أدت في نهاية المطاف الى اطلاق سراحي. فلولا هذه الضغوط لكانت الحياة، ليس بالنسبة لي وحدي بل بالنسبة لزملائي الستجناء الآخرين، أشد قسوة بكثير في سجن بولي – شارخي.» □

ليبيا

محاولات لتحسين وضع حقوق الانسان

في الثالث من آذار/مارس ١٩٨٨، أخلي سبيل عدد من السجناء السياسيين الليبيين من معتقل ابو سالم في طرابلس.

وفي خطاب ألقاه العقيد معمر القذافي قبل ذلك بيوم في الاجتماع السنوي للمؤتمر الشعبي العام، أعلن أنه سيطلق سراح ٤٠٠ سجين، لكنه اضاف أن هناك أقل من ١٠٠ شخص متهمين بالخيانة سيبقون محتجزين.

وأشار العقيد القذّافي الى أن بعض الذين اطلق سراحهم كانوا محكومين بالسجن المؤبد، وحتى بالإعدام. وأشار الى الاعدامات التي نفّذت في الماضي، ووصفها بأنها ربما كانت مؤسفة، لكنها ضرورية. وأقرّ أيضا بأن بعض الذين أطلق سراحهم كانوا أبرياء، بمن فيهم بعض المحكوم عليهم بالإعدام.

لقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن اطلاق سراح سجناء رأي عملت من أجلهم طوال سنوات عدة، بمن فيهم مجموعة من طلبة الجامعات اعتقلوا عام ١٩٧٦. وورد أن بين الآخرين الذين اطلق سراحهم، هناك ضباط اتهموا بمحاولة الاطاحة بالسلطات الحاكمة عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٠، وأقرباء معارضين سياسيين، واشخاص اعتقلوا في أعقاب الهجوم على ثكنات العقيد القذّافي في أيار/مايو ١٩٨٤. وكان قد حكم على بعضهم بالإعدام، لكن آخرين احتجزوا بدون محاكمة، أو رغم تبرئتهم، أو بعد انقضاء مدة أحكامهم.

وفي خطابين ألقاهما العقيد القذّافي في ٢ و ٩ آذار/مارس، أوجز اقتراحات هامة لتغيير القوانين المتعلقة بالاعتقال والاحتجاز، والمحاكمات أمام محاكم خاصة، كما طالب بالغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بالسجن المؤبد. وكان قد أعرب عام ١٩٨٥ عن معارضته الشخصية لعقوبة الإعدام بوصفها عقوبة قاسية لا تتلاءم مع مجتمع يحترم الكرامة الانسانية. ولكنه قال عندئذ أنه يجب تطبيقها في حالات معيّنة.

لقد رحّبت منظمة العفو الدولية باطلاق سراح السجناء، وأعربت عن أملها في أن تؤدي اقتراحات العقيد القذّافي الى اعتماد قوانين وممارسات تضمن تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بالاعتقال والاحتجاز والمحاكمات العادلة للسجناء السياسيين، وإلغاء عقوبة الاعدام، ووضع حدّ فوري لسياسة «التصفية الجسدية» للمعارضين السياسيين □

بعثة منظمة العفو الدولية الى مصر

عاد وفد لمنظمة العفو الدولية الى مصر في اوائل آذار/مارس لاستئناف المحادثات التي بدأها في كانون الأول/ديسمبر حول بواعث قلق المنظمة في مصر. وقد أجرى اعضاء الوفد محادثات مستفيضة مع عدد من مسؤولي وزارتي العدل والداخلية، ومع النائب العام وكثيرين من الموظفين العاملين تحت سلطته، المكلّفين بالتحقيق في شكاوى السجناء من التعذيب أو المعاملة السيئة، وبالكشف على السجون، والتصريح بزيارة الأشخاص المحتجزين بمقتضى قانون حالة الطوارئ.

مدغشقر

اطلاق سراح أعضاء نادي كونغ فو بعد محاكمتهم

في ٥ آذار/مارس أخلي سبيل ٣٨ شخصاً من المشتبه بمعارضتهم للحكومة ما زالوا مسجونين منذ آب/أغسطس ١٩٨٥، وذلك بعد محاكمتهم وتبرئة بعضهم والحكم على البعض الآخر بالسجن لمدد قصيرة.

كان هؤلاء بين ٢٤٥ شخصا اشتبه بانتمائهم الى نوادي كونغ فو للفنون العسكرية ممن وُجهت اليهم تهم ارتكاب جرائم جنائية وسياسية، بما فيها تهديد أمن الدولة.

كانت التهم تتعلق بالمعارك العنيفة التي وقعت عام ١٩٨٤ بين أعضاء نوادي كونغ فو واحدى منظمات الشباب. وكانت نوادي كونغ فو، التي حظرت عام ١٩٨٤، قد أصبحت معروفة بمعارضتها للحكومة. وفي آب/أغسطس ١٩٨٥، شنت قوات الأمن هجوما على نادي كونغ فو الرئيسي، وقتلت نحو ٦٠ من أعضائه، والقت القبض على نحو ٢٠٠ عضوا، واحتجزت ٣٨ منهم بدون توجيه تهم معينة اليهم. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بعضهم قد يكونوا من سجناء الرأي.

بعد محاكمة استغرقت ستة أيام، ابرئت ساحة معظم المتهمين الـ ٢٤٥، وأخلي سبيل ٢٨ شخصاً كانوا قد أدينوا بتهمة السلب وتخريب الممتلكات العامة، لانهائهم مدة الحكم في السجن. وأبرئ عشرة أشخاص على الأقل كانوا محتجزين منذ عام ١٩٨٥. ولم يدن أي شخص بتهمة تهديد أمن الدولة، وهي التهمة التي جرى التذرّع بها لاحتجاز ٣٨ شخصا لمدة تزيد على السنتين.

وكانت السلطات قد رفضت منح أحد مراقبي منظمة العفو الدولية إذنا بالدخول الى مدغشقر لحضور المحاكمة. □